

Distr.
GENERAL

S/1995/467
9 June 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ٩٩٤ (١٩٩٥)

أولا - مقدمة

١ - طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام، في الفقرة ١١ من قراره ٩٩٤ (١٩٩٥) المؤرخ ١٧ أيار/مايو ١٩٩٥، أن يقدم إلى المجلس تقريراً عن تنفيذ أحكام ذلك القرار، بما في ذلك عن طرائق تنفيذ ولاية عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا المعروفة بعملية "أنكرو" في قطاع الغرب.

٢ - وفي الفقرة ٧ من ذلك القرار، طلب مجلس الأمن أيضاً إلى الأمين العام أن يجري، بالتعاون مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمؤسسات الإنسانية الدولية الأخرى ذات الصلة، تقييماً للحالة الإنسانية للسكان الصربيين المحليين في القطاع الغربي، بما في ذلك مشكلة اللاجئين، وأن يقدم تقريراً عن ذلك في أقرب وقت ممكن.

٣ - واستجابة لهذه الطلبات، يوجز هذا التقرير التطورات الحاصلة في منطقة بعثة "أنكرو"، ويورد تقريراً عن تنفيذ القرار ٩٩٤ (١٩٩٥) وعن طرائق تنفيذ ولاية عملية "أنكرو" مع الإشارة بصفة خاصة إلى القطاع الغربي، ويقدم تقييماً أولياً للحالة الإنسانية للسكان الصربيين المحليين في القطاع الغربي، بما في ذلك مشكلة اللاجئين.

ثانياً - التطورات التي أدت إلى الحالة الراهنة

٤ - في أعقاب اعتماد القرار ٩٨١ (١٩٩٥) المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥، حصل انخفاض طفيف في التوتر بين الحكومة الكرواتية والسلطات المحلية الصربية خلال نيسان/أبريل، ما عدا في المناطق الواقعة على حدود كرواتيا مع القسم الغربي من البوسنة والهرسك. وواصل الطرفان معاً تحصين مواقعهما الدفاعية المحيطة بالمنطقة الفاصلة، مما تسبب في تزايد عدد انتهاكات اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤، (S/1994/367، المرفق) حيث وصلت في نهاية آذار/مارس ١٩٩٥ إلى ما مجموعه ٢٥٠ انتهاكاً. وتواصلت القيود المفروضة على حركة عملية "أنكرو"، لا سيما في القطاعات الشرقية والغربية والجنوبية وحولها. وازداد التوتر في قطاع الغرب فجأة حينما قامت السلطات الصربية، في ٢٤ آذار/مارس، بإغلاق الطريق المار عبر القطاع لمدة ٢٤ ساعة احتجاجاً على قيام بعثة تقديم المساعدة على تنفيذ الجزاءات

في كرواتيا - التابعة للاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا - بمنع عدد من الشاحنات من المرور عبر ذلك الطريق في معبر ليوفاتش في قطاع الشرق لأن مرورها من شأنه أن ينتهك نظام الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). وتم تفادي تصعيد محتمل في التوتر آنذاك عن طريق المفاوضات التي أجراها أفراد عملية "أنكرو".

٥ - وفي ١ أيار/مايو ١٩٩٥، دخل جيش وشرطة كرواتيا القطاع الغربي من جهتي الطريق الرابط بين زغرب وبلغراد بما يقارب مجموعه ٥٠٠ جندي، وبالمعدات الثقيلة والدعم الجوي. ووصفت الحكومة الكرواتية هذه العملية في البداية بأنها عمل للشرطة يرمي إلى إعادة الأمن إلى الطريق في أعقاب قيام لاجئ كرواتي بطعن شخص صربي في ٢٨ نيسان/أبريل، وما تلاه من قتل ثلاثة مواطنين كرواتيين على يد الصرب ثم حدوث هجوم مزعوم آخر على أحد الكرواتيين في ٣٠ نيسان/أبريل. وعزلت العملية الجزء الذي يسيطر عليه الصرب من القطاع عن المناطق التي يسيطر عليها صرب البوسنة من البوسنة والهرسك. وفي ما بعد ظهر يوم ١ أيار/مايو، جمع ممثلي الطرفين في زغرب وقدم اقتراحا لوقف إطلاق النار. فقبله الصرب دون كرواتيا. وأعلن الرئيس تودجمان أن العملية ستنتهي يوم ٢ أيار/مايو. واتضح من تحركات الجيش الكرواتي التي تواصلت في الفترة بين ٢ و ٥ أيار/مايو في القسم الأوسط من قطاع الغرب وضد بلدة أوكوتشاني الصربية الرئيسية، أن النية منصرفه إلى بسط السيطرة التامة على القطاع. وإلى غاية ٢ أيار/مايو، كان الجيش الكرواتي يقوم أساسا بتأمين جميع المواقع العسكرية الهامة. ورد صرب كرايينا بإطلاق القذائف يومي ٢ و ٣ أيار/مايو على المناطق الحضرية من زغرب ومطار بليزو وقصف بلدتي كارلوفاتش وسيسك.

٦ - وفي أعقاب مفاوضات مكثفة جرت في كنين وزغرب، تم التوصل إلى اتفاق في ٣ أيار/مايو على وقف الأعمال القتالية في جميع المناطق، بما فيها قطاع الغرب، وعلى ترتيبات لضمان المرور الآمن لما تبقى من المدنيين والجنود الصرب (بالسلاح الأبيض فقط) الراغبين في الرحيل تحت حراسة عملية "أنكرو" ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من قطاع الغرب إلى الأجزاء الخاضعة لسيطرة صرب البوسنة من البوسنة والهرسك. غير أنه حوالي الساعة ١٤/٠٠ من يوم ٤ أيار/مايو، وبينما كانت عملية "أنكرو" تحاول التفاوض بشأن تنفيذ الاتفاق مع ما يقارب ٦٠٠ جندي في باكراتش، بدأ الجيش الكرواتي في قصف الجزء الذي يسكنه الصرب من باكراتش ردا على ما زعم من هجومات على الشرطة الكرواتية ومحاولات قام بها الجنود الصرب للفرار. ونتيجة لذلك، استسلم الصرب لجيش وشرطة كرواتيا اللذين شرعا فيما بعد في تجميع ما تبقى من السكان الصرب، وعزل الذكور عن الإناث. ونقل الذكور، خاصة منهم البالغون سن التجنيد بل أيضا بعض الشبان والأفراد الطاعنين في السن إلى ثلاثة مواقع خارج القطاع.

٧ - وبلغ التوتر بين الكرواتيين وقوات صرب كرايينا درجة عالية للغاية في جميع القطاعات. وفي الوقت الذي كانت فيه العمليات السالفة الذكر تجري على قدم وساق في القطاع الغربي، تقدمت القوات الكرواتية واتخذت مواقع تكتيكية محسنة في المنطقة الفاصلة قرب أوسبيك في القطاع الشرقي، وبيترينيا في القطاع الشمالي، وغوسبيتش وميداك في قطاع الجنوب. ورغم أن هذه التحركات لم تكن مشفوعة

بتعزيزات كبيرة، فإنها منحت القوات الكرواتية امتيازاً تكتيكياً محلياً كبيراً، وزادت من إضعاف سلامة اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤ وهددت مواقع الأمم المتحدة المتاخمة. وحصل أهم تقدم للصرب في المنطقة الفاصلة في القطاع الشرقي رداً على التحرك الكرواتي. وفي أماكن أخرى، أزال الصرب الأسلحة الثقيلة من مواقع التخزين وأعاقوا حرية حركة الأمم المتحدة.

٨ - وقد أسهمت الجهود التي بذلتها عملية "أنكرو" لتسهيل التنقل الطوعي للمدنيين والجنود الصرب وإبقاء الاتصال مفتوحاً مع القيادة المدنية والعسكرية على الجانبين، إسهاماً كبيراً في تفادي المزيد من الهجمات الانتقامية بالقذائف وما يقترن بذلك من تصعيد. وظلت الحالة متوترة بسبب الوجود المستمر للجيش الكرواتي وقوات صرب كرايينا في المنطقة الفاصلة وعلى طولها. وأجريت مفاوضات على جميع الصعد مع الجيش الكرواتي لضمان انسحاب أليوته النظامية. وتشبه الحالة الراهنة في المنطقة الفاصلة إلى حد كبير الحالة التي كانت قائمة قبل هجوم ١ أيار/مايو، حيث أن للجانبين معا وجوداً في المنطقة.

٩ - ويبدو أن النجاح العسكري الذي حققه الجيش الكرواتي في قطاع الغرب قد دفع إلى القيام بحملة مماثلة في القطاع الجنوبي، رغم الضمانات التي قدمتها الحكومة الكرواتية بأنها لن تسعى إلى تحقيق المزيد من الأهداف العسكرية. وفي ٤ حزيران/يونيه، شن الجيش الكرواتي وكروات البوسنة هجوماً موحداً صغيراً النطاق بالمشاة والمدفعية في منطقة هضبة دينارا، على بعد ٢٠ كيلومتراً جنوب شرقي كنين، حيث قصفوا عدة قرى في تلك النواحي. وفي ٦ أيار/مايو، شن هجوم مماثل مرة أخرى من جهة هضبة دينارا، مما أسفر عن عدة نوبات من القصف المدفعي، حيث سقطت ثلاث قذائف داخل معسكر الكتيبة الكينية في سفيليان.

ثالثاً - تنفيذ القرار ٩٩٤ (١٩٩٥)

١٠ - تقدم المجلس - في قراره ٩٩٤ (١٩٩٥) المؤرخ ١٧ أيار/مايو ١٩٩٥ وفي البيانين الرئاسيين لرئيس مجلس الأمن المؤرخين ١ و ٤ أيار/مايو ١٩٩٥ (S/PRST/1995/23 و 26)، واللذين أعيد تأكيدهما في ذلك القرار - بثلاثة مطالب رئيسية هي: (أ) إتمام الطرفين المتحاربين سحب قواتهما من المنطقة الفاصلة دون مزيد من التأخير، والامتناع عن اتخاذ أي تدابير أو إجراءات عسكرية أخرى قد تؤدي إلى تفاقم الحالة؛ (ب) احترام حكومة كرواتيا لحقوق السكان الصربيين على الوجه التام، بما في ذلك حرية تنقلهم، والسماح للمنظمات الإنسانية الدولية بالوصول إلى هؤلاء السكان؛ (ج) إعادة ترسيخ سلطة عملية "أنكرو" واحترام مركزها وولايتها واحترام سلامة وأمن أفرادها، واتخاذ الترتيبات الضرورية لضمان وزعها الكامل.

ألف - منطقة الفصل بين القوات

١١ - لم يتم بعد تحقيق الامتثال التام لمطلب المجلس بإتمام الطرفين المتحاربين سحب قواتهما من المنطقة الفاصلة، رغم ما بذل من جهود كبيرة لتحسين الامتثال لهذا المطلب. فعلى الجانب الكرواتي، حدثت

القيود الشديدة المفروضة على الحركة من قدرة عملية "أنكرو" على التحقق من الانتهاكات. غير أنه إلى غاية ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥، شوهد ما يزيد على ٥٧٨ جنديا كرواتيا داخل منطقة الفصل بين القوات أو شوهوا وهم يدخلونها، وشوهت ١٦ قطعة من الأسلحة الثقيلة داخل المنطقة في فترات مختلفة. وبالإضافة إلى ذلك، كانت ٢٨ قطعة من الأسلحة الثقيلة داخل منطقتي الـ ١٠ كيلومترات والـ ٢٠ كيلومترا المنصوص عليهما في اتفاق وقف إطلاق النار. ولئن كان هذا الرقم الأخير يشكل تحسنا كبيرا، فإن من دواعي القلق أن يتواصل وزع الجنود الكرواتيين على مقربة شديدة من منطقة الفصل بين القوات التي سيكون بإمكانهم أن ينطلقوا منها بسرعة لاحتلال المواقع السابقة مجددا. وبالتالي فإن انسحابهم من منطقة الفصل بين القوات قد لبي إلى حد كبير المطالب التقنية للمجلس غير أنه لم يتم بالقدر الكافي لتخفيف التوتر وتبديد تخوفات الجانب الصربي من أن المزيد من الهجمات يمكن أن تحدث قريبا. وعلاوة على ذلك، يتمثل الموقف الكرواتي في القول بأن قواتهم لن تنسحب سوى إلى المواقع التي كانت تحتلها قبل الهجوم العسكري ليوم ١ أيار/مايو ١٩٩٥. ويجدر بالتذكير أن سلامة اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤ قد قوضت بشكل خطير في أعقاب إعلان الحكومة الكرواتية في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ بأنها لن تقبل وجود قوة الأمم المتحدة للحماية بعدئذ. ومن ثم فإن العودة إلى مواقع ١ أيار/مايو ١٩٩٥ ليست كافية لتخفيف التوتر العام، ولن تشكل امتثالا تاما لمطالب مجلس الأمن.

١٢ - وعلى الجانب الصربي، لا يزال ثمة وجود ضخم في منطقة الفصل بين القوات، بما في ذلك ما يزيد على ٧٢٣ ١ جنديا و ٨٤ قطعة من الأسلحة الثقيلة. ووزع ما يزيد على ٣٠٣ قطع من الأسلحة الثقيلة انتهاكا لمنطقتي الـ ١٠ والـ ٢٠ كيلومترا. ويقول الجانب الصربي إن عمليات الـ ٣٠٣ هذه ليست سوى عمليات دفاعية اقتضاها استمرار حضور القوات الكرواتية في المنطقة وقربها والخوف السائد من قيام كرواتيا بعمليات عسكرية أخرى. ورغم الجهود المكثفة التي بذلها ممثلي الخاص وقائد القوة لتسهيل عقد اجتماع وجها لوجه بين القادة العسكريين للجانبين، فإن الجانب الصربي وضع شروطا مسبقة لعقد هذا الاجتماع، منها انسحاب القوات الكرواتية من منطقة هضبة دينارا في القطاع الجنوبي، ورحيل كل قوات الشرطة الخاصة والقوات العسكرية الكرواتية من القطاع الغربي وإعادة الأسلحة الصربية التي أخذتها القوات الكرواتية من نقط تخزين الأسلحة هناك. كما رفض الجانب الصربي الدعوة التي وجهها الرئيس المشارك للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة لحضور المحادثات في جنيف.

١٣ - وبالإضافة إلى هذه الإجراءات العسكرية للجانبين معا، فإن تحركات قيادة صرب كرايينا لإقامة اتحاد مع صرب البوسنة تجعل من الصعب تثبيت الحالة العسكرية. ولئن كان توحيد الكيانين اللذين انتحلا لنفسيهما صفة الاستقلال، ولم يعترف بهما، يضطر إلى الصلاحية القانونية الدولية، فإن كبار المسؤولين الحكوميين الكرواتيين أعربوا عن قلقهم من أثر هذا التحرك على تنفيذ الاتفاق الاقتصادي المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (S/1994/1375) وعلى بدء المفاوضات السياسية.

باء - القطاع الغربي

١٤ - أما فيما يتعلق بحقوق الإنسان للصرّب الذين بقوا في القطاع الغربي، فقد طرأ تحسن مطرد على قدرة الوكالات الدولية، بما فيها عملية أنكرو، على رصد وضعهم. وخلال المرحلة الأولى من الهجوم العسكري الكرواتي والأيام العدة التي تلتها، فرضت قيود صارمة على حركة أفراد عملية أنكرو على الرغم من أن بعض المراقبين الدوليين كانوا قادرين على دخول مناطق تجمع الصرب. وقد رصد بشكل مرض عموماً احتجاز ما يزيد على ٤٠٠ ١ صربي، معظمهم من الذكور، في مراكز اعتقال، وكذلك كانت الحال بالنسبة لإطلاق سراحهم جميعاً ما عدا ١٨٦ منهم بقوا قيد التحقيق في جرائم حرب مزعومة. وقد سعت الحكومة الكرواتية إلى تشجيع الصرب على البقاء في القطاع وأصدرت وثائق شخصية تشمل أوراق الجنسية وبعض جوازات السفر، لأولئك الذين تقدموا بطلبات للحصول عليها.

١٥ - وعلى الرغم من الجهود الواضحة التي تبذلها الحكومة الكرواتية لبلوغ درجة عالية من احترام حقوق الإنسان للصرّب في القطاع الغربي، ولثنيهم عن الانتقال إلى البوسنة والهرسك، لا يزال يسود جو من الخوف، ولا يتوقع أن يختار البقاء في القطاع إلا بضع مئات. وأفيد بأن الشرطة الكرواتية تصرفت مع الصرب الباقين كما يجب واهتمت بهم. غير أن التقارير استمرت في التحدث عن حصول أعمال تحرش وتهديد، بما في ذلك نهب البيوت وحرقها، لدى غياب الشرطة الكرواتية. وعلاوة على ذلك، حصل تأخر في إنشاء الأليات الإدارية والمؤسسية للمصالحة واستعادة الثقة في القطاع. فقد عمل اعتزام الحكومة إعادة ما يناهز ١٤ ٠٠٠ كرواتي بحلول أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، شردوا من القطاع منذ ١٩٩١، على إثارة القلق بين الصرب الباقين الذين يخشون ألا تتمكن الشرطة من منع أو كبح أعمال الانتقام والترهيب الذي سيمارسها المشردون الكروات العائدون. كما لا يبدو حتى الآن أن الحكومة تبذل جهداً منسقاً لتشجيع الصرب الذين غادروا المنطقة على العودة، كأن تعلن بشكل لا لبس فيه مثلاً، للصرّب، بمن فيهم أولئك الذين رحلوا منذ ١ أيار/مايو ١٩٩٥، عن الترحيب بعودتهم وعن عدم المساس بحقوقهم في الملكية.

جيم - إعادة سلطة عملية أنكرو وتنفيذ ولايتها

١٦ - شكلت إعادة سلطة عملية أنكرو واحترام سلامة أفرادها وأمنهم مشاكل عدة لدى الجانبين. ففي الجانب الكرواتي، ثمة دعم حكومي واضح لاستمرار البعثة. وقد شكل توقيع اتفاق مركز القوات، الذي أرجئ طويلاً، في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٥، خطوة إيجابية يتوقع أن تزيل بعض العوائق التي تحول دون تنفيذ العملية. وأعربت الحكومة الكرواتية عن دعمها الكامل لوزع عملية أنكرو ولأداء وظائفها كما هو مشار إليه في تقرير المقدم إلى المجلس بتاريخ ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥ (S/1995/320)، ودعت إلى وزع عدد كبير من الأفراد المدنيين التابعين لعملية أنكرو في كل أنحاء القطاع الغربي لرصد حقوق الإنسان للصرّب، كما اقترحت وجوب تمركز الأفراد العسكريين التابعين لعملية أنكرو في ياسينوفاتش وستاراغراديسكا في القطاع بهدف رصد الحدود الدولية بين كرواتيا والبوسنة والهرسك. وشرعت السلطات الكرواتية في رد

جميع ممتلكات الأمم المتحدة التي في حوزتها ودفعت تعويضات مقابل تلك التي ألحقت بها القوات الكرواتية أضراراً في القطاع الغربي خلال هجومها.

١٧ - إلا أن هذا الهجوم كان خرقاً لاتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤. وفُرضت قيود كاملة على حركة عملية أنكرو في القطاع الغربي في الأيام السبعة الأولى من أيار/مايو، مما منعها من أداء الدور الموكل إليها بمقتضى اتفاق وقف الأعمال العدائية المؤرخ ٣ أيار/مايو ١٩٩٥. وقد أطلقت على الأفراد الذين كانوا يقدمون تقارير عن حقوق الإنسان في ذلك الوقت اتهامات عنيفة بالتحيز. وتحمل كل هذه الأعمال في طياتها موقف ازدراء تجاه البعثة وأفرادها وقدرتها على تنفيذ ولايتها، وعلاوة على ذلك، فإن الهجوم الذي شُن في القطاع الغربي، على الرغم من وجود أفراد عملية أنكرو والخطر المحيى بهم من جراء الهجوم، لا يبشر بالخير بالنسبة لقدرة البعثة على ردع أي لجوء آخر إلى الخيارات العسكرية.

١٨ - أما من جانب الصرب، فالغضب والأعمال العدائية مستمرة تجاه عجز عملية أنكرو على منع الهجوم الكرواتي والاضطلاع بدورها بموجب اتفاق وقف الأعمال العدائية المؤرخ ٣ أيار/مايو ١٩٩٥. وركز قادة صرب كرايينا، في اجتماعاتهم مع ممثلي الخاص، على أن هذا الهجوم هو الهجوم العسكري الرئيسي الرابع الذي تشنه كرواتيا (بعد الهجمات في هضبة ميلافيتشي في حزيران/يونيه ١٩٩٢، وحول ماسلينيشتا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، وفي جيب ميداك في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢) منذ وزع قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام. كما أعربوا عن عدم ثقتهم في مجلس الأمن، غير أنهم أكدوا موافقتهم على استمرار بعثة الأمم المتحدة على أساس ولايتها الأصلية في خطة الأمم المتحدة لحفظ السلام في كرواتيا (S/23280، المرفق الثالث)، وعلى الوظائف المنتظرة منها بموجب اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤، الذي يفسرونه بأنه يعني الانسحاب غير المشروط للقوات الكرواتية من القطاع الغربي. غير أن "جمعية" صرب كرايينا رفضت في جلستها المعقودة في بوروفو سيلو في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٥، اسم عملية أنكرو مستندياً في ذلك إلى أنه يفرض حلاً سياسياً مسبقاً، كما رفضوا أجزاء من القرار ٩٨١ (١٩٩٥) تعتبر الأراضي التي يسيطر عليها الصرب جزءاً من كرواتيا. وأعربت "الجمعية" عن استعدادها للمزيد من التعاون مع الأمم المتحدة في البحث عن حل سلمي وعادل للنزاع، "يستند إلى مبادئ الحياد والاحترام المتساوي للحقوق السيادية لدولة الصرب في جمهورية كرايينا الصربية".

١٩ - وفي حين لا يزال الوجود المستمر للبعثة مقبولاً على المستوى السياسي، يشهد الشارع استياءً بين الرسميين الصرب ولدى قاعدة عريضة من السكان الصرب في كرايينا، علاوة على ما نتج عن ذلك من نقص في التعاون مع البعثة وأفرادها. وأول ما يحمل على القلق هو زيادة عمليات الخطف والسرقة المسلحة لأفراد عملية أنكرو ولا سيما الشرطة المدنية للأمم المتحدة. فقد وقعت منذ ١ أيار/مايو ١٩٩٥ نحو ٤٠ حادثة مماثلة، مما حمل المسؤولين الصرب، الذين اتسم تصرفهم بالفظاظة، على إجبار أفراد الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة على ملازمة مراكزهم، وعلى فرض قيود صارمة على حركتهم. وفي حين أصر صرب كرايينا على أن تقوم عملية أنكرو برصد حالة الصرب في القطاع الغربي، لم يسهلوا مهمة

عملية أنكرو في رصد حالة الكروات في القطاعات التي يسيطر عليها الصرب. وتسري هذه الظروف المتدهورة على جميع القطاعات.

٢٠ - وتمثل المهمة الأولى لعملية أنكرو، في هذه الظروف الصعبة، في السعي إلى إعادة الاستقرار ميدانيا وإعادة بناء الثقة مع الجانب الصربي. وسيستلزم تحقيق وزع مكثف للقوات طبقا لأحكام الولاية، مفاوضات مكثفة وإجراءات أخرى لتخفيف حدة التوتر. وخلال هذه الفترة الحساسة، ستولى أهمية قصوى لإعادة التدريجية لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، إلا أن عملية أنكرو ستسعى أيضا إلى تنفيذ جميع الأجزاء الأخرى من ولايتها بحسب ما تسمح الظروف. ويتمثل الهدف الأول لعملية أنكرو في استعادة سلامة المنطقة الفاصلة والإشراف على سحب الأسلحة الثقيلة إلى مخازن تجميع الأسلحة، والحفاظ على مناطق الـ ١٠ و الـ ٢٠ كيلومترا وتعزيزها، ورصد الانتهاكات. كما ستسعى عملية أنكرو أيضا إلى زيادة وجود الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة ووجودها المدني في القطاع الغربي، وتسيير دوريات ذات قدرة عالية على الرؤية، ورصد حماية حقوق الإنسان وتسهيل حركة اللاجئين. إلا أنها لن تحقق هذه الجوانب وغيرها من جوانب مهمتها من دون موافقة الأطراف وتعاونهم.

٢١ - وينوي قائد القوة إعادة وزع قوات عملية أنكرو، متى كان ذلك قابلا للتنفيذ، على مرحلتين بغية تحقيق مستويات القوة التي تنص عليها الولاية، والوزع الأمثل للموارد. ومن المقرر إجراء الانتشار برمته بشكل كامل الشفافية، مما سيتطلب تعاوننا كاملا من الأطراف. ومن المنتظر أن يستغرق ذلك معظم مدة الولاية. فإعادة تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤ وفرض الاستقرار على الحالة المتوترة في منطقة جبل دينارا في القطاع الجنوبي، هما الخطوتان الأوليان اللتان يعتمد عليهما باقي جوانب الولاية. وفي وقت تسعى فيه عملية أنكرو إلى إنجاز هاتين الخطوتين، ستقوم بتنفيذ إعادة وزعها وتشرع تدريجا في المهمات الصعبة الأخرى، كالمساعدة في مراقبة الحدود.

رابعا - الحالة الإنسانية في القطاع الغربي

٢٢ - قبل ١ أيار/مايو ١٩٩٥، كان السكان الصربيون منقسمين إلى جزأين داخل القطاع الغربي. فحوالي ٥ ٠٠٠ صربي كانوا يعيشون مع ٢٥ ٠٠٠ كرواتي و ١٠ ٠٠٠ تشيكي وسوى ذلك من الأقليات، ويتجمعون في الجزء الشمالي في مناطق باكراتش وداروفار وغروبيسنو بوليبي. ويعيش ما يتراوح بين ١٣ ٥٠٠ و ١٧ ٠٠٠ صربي وحوالي ٧٥٠ كرواتي وغيرهم في الجزء الذي كان يسيطر عليه الصرب سابقا من القطاع، وهم يتجمعون حول مستوطنتي أوكوتشاني وغافرينيتشا. ويعيش اللاجئون والمشردون على جانبي خط وقف إطلاق النار.

٢٣ - وحتى ١ أيار/مايو ١٩٩٥، كان وضع الصربيين فيما يتعلق بحقوق الإنسان عموما وبالحالة الإنسانية هشاً ولكنه مستقر. وقد ترك الهجوم العسكري الكرواتي في ذلك اليوم تأثيرا كبيرا على الصربيين في الجزء الجنوبي من القطاع. ومنذ ذلك الوقت بادرت الحكومة الكرواتية إلى اتخاذ تدابير للتخفيف من آثاره.

وأظهرت التحقيقات التي اضطلعت بها عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا (عملية أنكرو) أنه قد حصلت حالات من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان؛ ولكن لا يبدو أن هذه الانتهاكات كانت منتظمة أو جزءاً من خطة استراتيجية أوسع. وقد أدت الشرطة الكرواتية، على العموم، مهامها بطريقة محترفة وأظهرت الحكومة الكرواتية عزمها على التعاون مع عملية أنكرو وغيرها من وكالات الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى معالجة قضايا انتهاكات حقوق الإنسان. ولكن ينبغي مواصلة التحقيقات حتى يكون بالإمكان إجراء تقييم نهائي للتأثير اللاحق بحقوق الإنسان للصربيين في القطاع أثناء الهجوم وبعده.

ألف - حقوق الإنسان

٢٤ - ألحق القتال آثاراً مباشرة بجزء من السكان المحليين تمثلت بالوفيات أو الإصابات أو الاحتجاز. وعلى أثر عدد من المحاولات للحصول على معلومات، كتب ممثلي الخاص إلى حكومة كرواتيا بتاريخ ٢٣ أيار/مايو مرة أخرى طالبا معلومات بشأن الإصابات الصربية والكرواتية. ولم يتم تلقي أي رد شامل حتى هذا الوقت.

٢٥ - ولكن، ووفقاً لمعلومات وفرتها الحكومات، عُثر على ١٨٨ جثة. وتم تحديد هوية ١٢٧ جثة من أصلها. ووفقاً لمصادر كرواتية رسمية، دفن بعض المتوفين قرب أوكوتشاني. وتوصل التحقيق الأولي الذي أجراه الأفراد العسكريون في عملية أنكرو إلى أدلة تشير إلى وجود قبور حديثة العهد في منطقة أوكوتشاني. ولكن لم يتم بعد تحديد ما تضمنه هذه القبور في جوفها.

٢٦ - واستناداً إلى المناقشات التي جرت بين عملية أنكرو والحكومة وشخصيات رسمية والتي كشف عنها هؤلاء الآخرون، يبدو أن ١٤٩٤ شخصاً قد تم احتجازهم أصلاً بانتهاك لاتفاق وقف الأعمال القتالية المؤرخ ٣ أيار/مايو ١٩٩٥، وهو ينص على أنه للحكومة أن تأذن لجميع الصربيين، إذا رغبوا في ذلك، بمغادرة القطاع وأن يسمح للجنود بمغادرته مع سلاحهم الأبيض. وأخذ المحتجزون إلى ثلاثة مراكز احتجاز في بيلوفار وبوزيغا وفارازدين. وتمكن ممثلو عملية أنكرو وغيرها من المنظمات الدولية من زيارة المراكز والتقوا بالمحتجزين. ولم يسفر عن هذه الزيارات أية تقارير تتعلق بظروف غير مقبولة في المركز ولكن المحتجزين كانوا خاضعين لقيود زمنية وكان عليهم أن يلزموا أجزاء معينة في المراكز.

٢٧ - وأبلغت الحكومة عملية أنكرو أن المحتجزين الباقين وال ١٨٦ الذين يجري التحقيق معهم بشأن جرائم حرب محتملة قد تم نقلهم إلى سجون بيلوفار (٧٣) وبوزيغا (٤٥) وأسييك (٣٦) وزغرب (٣٢). وتم توفير الوصول بصورة انتقائية إلى السجن لأعضاء المجتمع الدولي. إلا أنه لا يجري الامتثال للمعايير الدولية فيما يتعلق بإلقاء القبض على المحتجزين، وعجزهم الظاهر عن المثول أمام القاضي أو الاستعانة بمحام وبشرط وجوب تقديم طلب إلى القاضي من جانب أولئك الذين يرغبون بالاتصال بهم. وبالإضافة إلى ذلك، توجد تقارير تفيد أن هناك ١٩ شخصاً تحتجزهم السلطات العسكرية الكرواتية حالياً في سبلت. وما تزال أسماء المحتجزين وأسباب احتجازهم غير معلومة.

٢٨ - وأدت الاستجابات التي أجراها مراقبو الشرطة المدنية وموظفو عملية أنكرو وموظفون من وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة مع المحتجزين الذين أطلق سراحهم الى توفير الدليل عن سوء المعاملة ولكن من دون أن يعكس ذلك نمطا من الانتهاكات الواسعة الانتشار والمنتظمة. ويبدو أن ضرب المحتجزين هو أكثر أشكال سوء المعاملة شيوعا. واسترعى انتباه عملية أنكرو أيضا تكرار إعادة إلقاء القبض على المحتجزين الذين يطلق سراحهم.

٢٩ - ولا يزال عدد الصربيين الذين أصيبوا خلال النزاع وهويتهم وأمكنة وجودهم مجهولة. كما يصعب تحديد عدد الأشخاص المفقودين، ويعود السبب جزئيا في ذلك الى أن القوائم المنظمة بالإصابات لم تقدم الى عملية أنكرو.

٣٠ - وتعاونت عملية أنكرو، مثلما ينبغي، مع المؤسسات الدولية الأخرى التي تحقق في حالة حقوق الإنسان في القطاع الغربي. وقد زار ممثلو المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة القطاع للتأكد مما إذا كان هناك أية انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي تتطلب إجراء تحقيق من جانب المحكمة. وبدأ هؤلاء الممثلون أيضا تحقيقهم في الاعتداءات بالصواريخ على زغرب في ٢ و ٣ أيار/مايو. وبالإضافة الى ذلك، زار الممثل الخاص للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة القطاع بغية إعداد تقرير يرتقب أن يكون متوافرا في القريب العاجل.

٣١ - ومن جهتها، جمعت عملية أنكرو معلومات عن انتهاكات محتملة لحقوق الإنسان استقتها من بيانات، أدلى بها السكان المحليون لموظفيها ولممثلي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولموظفي مركز حقوق الإنسان التابعين للأمانة العامة للأمم المتحدة، ومن تقارير العناصر العسكرية لعملية أنكرو والمنظمات الإنسانية. واستنادا الى المعلومات التي تم تلقيها حتى الآن، يعتقد أن هناك عددا غير محدد من المدنيين قد لاقى حتفه في ٢ أيار/مايو ١٩٩٥ في ظروف غير معلومة في قرية نوفي فاروس. وأفاد السكان المحليون عن أنواع أخرى من انتهاكات حقوق الإنسان، فضلا عن تقارير غير مؤكدة عن: (أ) نهب الأمتعة المنزلية، والمواشي والمركبات من جانب عناصر الجيش الكرواتي؛ (ب) الاخلاءات القسرية للأسر من مساكنها؛ (ج) حرق أو نسف عشرات المنازل في كوفاتشي وغربداني أوكاتشاني وفروبوفلياني؛ (د) مضايقة وتخويف السكان الصربيين المحليين؛ (هـ) مصادرة الوثائق الشخصية، كرخص قيادة المركبات وأوراق تسجيل السيارات، ولا يمكن الاستيثاق من مدى هذه الانتهاكات على نحو دقيق لأن العديد من الأفراد يخاف من أداء الشهادة، بينما آخرون قد غادروا المنطقة.

٣٢ - وجرت الإشارة سابقا الى القيود الشديدة التي فرضتها السلطات الكرواتية على حركة عملية أنكرو وغيرها من الوكالات الدولية في جميع أنحاء المناطق في القطاع الغربي الذي كان يخضع سابقا لسيطرة الصربيين أثناء القتال وبعده. وقد أدى هذا الى منع القيام بدوريات عادية وأعاق الوصول الى الأماكن التي ربما كانت تحتاج الى المساعدة الإنسانية العاجلة وإلى رصد حقوق الإنسان. ومعظم القيود على الحركة رفعت الآن.

٣٣ - وفيما خلا بعض الاستثناءات، لا تظهر الآثار المباشرة لهذه الحوادث في الجزء الشمالي (الخاضع للسيطرة الكرواتية) من القطاع. وفي بلدية داروفار أفادت راهبات أرثوذكسيات في دير سفيتا آنا أنهن يتعرضن لضروب التخويف من قِبل أشخاص مسلحين مجهولين يرتدون البزات المموهة، وقد ضربن وسلبت أموال نقدية منهن. وأفاد مراقبو الشرطة المدنية أن سلطات الشرطة الكرواتية شرعت في التحقيق واتخذت خطوات لحماية الدير وثمة نسبة كبيرة من السكان الصربيين الذين يعيشون في الجزء الخاضع للسيطرة الصربية من القطاع يرجع أصلها الى القطاع الشمالي والمنطقة المحيطة بالقطاع. وقد عاد عدد ضئيل منهم الى هذه المناطق.

باء - اللاجئون

٣٤ - في الأيام الأولى للهجوم الكرواتي عبر نهر سافا الى البوسنة والهرسك نحو ١٠ ٠٠٠ مدني وعسكري صربي يعيشون في مناطق تأثرت بالقتال تأثرا مباشرا. وعقب اتفاق وقف الأعمال القتالية المؤرخ ٣ أيار/مايو ١٩٩٥، بقي نحو ٤ ٠٠٠ صربي في غفرينيتسا والقرى المحيطة بها، فيما بقي عدد قليل آخر حول أوكوتشاني.

٣٥ - وخلال المناقشات التي أدت الى وقف الأعمال القتالية، طالبت سلطات صرب كرايينا بإجلاء الصرب الباقين عن القطاع الغربي بسلام. وأنشأت الأنكرو، بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين "عملية العبور الآمن" لتأمين نقل مَنْ شاء من الصربيين مغادرة كرواتيا الى مناطق في البوسنة والهرسك، تقع تحت سيطرة قوات صرب البوسنة. ولقد غادر حوالي ١٦٩ ٢ صربيا كرواتيا منذ بدء العملية في ٩ أيار/مايو ١٩٩٥. ولقد أجرى كل من المسؤولين الكرواتيين ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مقابلات مع كل هؤلاء قبل مغادرتهم. وقد سُرح لهم بالتفصيل أن من حقهم البقاء، إلا أنهم عبروا جميعا عن الرغبة في المغادرة بمحض إرادتهم. ولقد أُبلغت حكومة البوسنة بتحركات هؤلاء الأشخاص، التي نُظمت لاعتبارات إنسانية بحتة.

٣٦ - في ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٥، ونتيجة لأضرار لحقت بجسر نهر سافا، نتجت عن وقوع انفجار لم يعرف سببه، تأجل موعد انطلاق جميع القوافل، ولم يتمكن ١٥٧ شخصا كانوا في عداد المسجلين في قافلة ٢ حزيران/يونيه، من المغادرة. وتعمل الأنكرو ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الوقت الحاضر على استكشاف وسائل استئناف القوافل في أسرع وقت ممكن.

٣٧ - وفي البداية، أعرب عن شواغل بشأن ما إذا كان يُعقل مطالبة الصربيين باتخاذ قرار بمثل هذه الأهمية خلال فترة وجيزة من الزمن. وما أن استتب الوضع في القطاع حتى قُلّت وتيرة الرحلات المغادرة لتمكين الصربيين الباقين للتدبر مليا قبل اتخاذ قرارهم. ونتيجة لذلك عدلت عدة أسر عن رأيها وبقي عدد قليل مترددا، غير أن الأكثرية يبدو أنها عازمت على الرحيل. ومن أجل إعلام الصربيين بحقهم في البقاء، إذا ما شاءوا ذلك، نفذت الأنكرو بالتعاون الكامل مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين برنامج

زيارات للأسر والقرى. وتبذل الأنكرو حاليا مساع للحصول على ضمانات من حكومة كرواتيا بالسماح للذين غادروا على عجل أن يعودوا إذا أرادوا ذلك. وقدمت حكومة كرواتيا تأكيدات بأنها ستفعل ذلك، وأعرب البعض لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن اهتمامهم بالعودة. وبما أن الكثير من الصربيين يملكون منازل وأراض في ذلك القطاع، فإن عودتهم ستعتمد الى حد كبير على حماية هذه الممتلكات. وعليه فقد طلب الى حكومة كرواتيا إعطاء تأكيدات قوية بحماية الممتلكات.

٣٨ - وفي ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٥ أصدرت حكومة كرواتيا بيانا موجها الى أبناء العرق الصربي الذين كانوا يقيمون إقامة دائمة في المنطقة في عام ١٩٩١، وغادروها خلال القتال الذي نشب في مطلع أيار/مايو. وبالإضافة الى الإعلان عن أن سلطات كرواتيا تعمل بالسرعة الممكنة على إعادة بناء الحياة المدنية في المنطقة، أبلغ البيان صرب كرواتيا أن بإمكانهم تقديم طلبات العودة الى الصليب الأحمر، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمات إنسانية أخرى. وأضاف البيان أن هذه الطلبات ينبغي أن تتضمن شرحا لحالتهم، وأنها ستلقى اهتماما كاملا لدى "الهيئات المختصة في جمهورية كرواتيا".

٣٩ - ولقد بلغ وقع أحداث القطاع الغربي البوسنة والهرسك والقطاعات الأخرى داخل كرواتيا. ولقد استقبل القطاع الشرقي حوالي ٥٠٠٠ لاجئ صربي عبروا بانيالوكا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) فيما استقبل القطاع الشمالي ٥٠٠ من هؤلاء. وتعمل الهيئات الدولية على تلبية احتياجات هؤلاء اللاجئين.

٤٠ - وفي نفس الآونة أبلغ عن حدوث مضايقات وترهيب للأقليات الكرواتية في منطقة بانيالوكا والقطاع الجنوبي، على الرغم من بعض المساعي المحلية لتهدئة الحالة. ففي بانيالوكا فُجرت بعض الكنائس الكاثوليكية واستهدف عدد من الرهبان والقساوسة بالعنف، بما في ذلك القتل. ولا تزال مقدرة الأمم المتحدة على الإبلاغ عن مثل هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان في هذه المنطقة محدودة للغاية، لا سيما عقب تدهور الوضع في البوسنة والهرسك منذ الأسبوع الأخير من شهر أيار/مايو، والرحيل القسري لضابط الشؤون المدنية الذي كان مركزه في بانيالوكا.

جيم - الشروط الإنسانية

٤١ - عقب أحداث القطاع الغربي، أعرب معظم الصربيين الباقين في القطاع عن الخوف والقلق على مستقبلهم. وقد غادر الكثيرون منازلهم على عجل، مخلفين وراءهم ممتلكات ومقتنيات وما يحتاجون إليه بصورة أساسية هو المساعدة الطبية والملابس.

٤٢ - وخلال هذه الفترة، اتخذت حكومة كرواتيا عددا من الخطوات لتطبيع حياة الصربيين الموجودين اليوم بصورة أساسية في منطقة غفرينيتسا. ولقد بدأ إدخال تحسينات في الهياكل الأساسية، وصُرُفت لكل أسرة هبات متواضعة. وبدأ خط للحافلات وخطوط الهاتف في العمل. كما نشط الصليب الأحمر

الكرواتية. وافتتح مركز تسجيل في غرينيتسا لتسجيل طلبات الحصول على الجنسية. وكما ذكرت الحكومة، قُدم ١٠٧٠ طلباً، وأُصدرت لغاية الآن ٦٧٥ وثيقة هوية، ولا تزال الطلبات المتبقية قيد التنفيذ. وأبدت الحكومة رغبتها برفع مستوى مشاركة الصربيين المحليين في تطبيع الحياة في القطاع من خلال إنشاء لجان مدنية لهذه الغاية. كما طُلبت مشاركة الأمم المتحدة في هذه اللجان.

٤٣ - ومما تضمنته الاستجابة الدولية لأحداث القطاع، المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة والهيئات الأوروبية، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة في فيينا، وبعثة الرصد التابعة للجماعة الأوروبية، وفريق العمل التابع للجماعة الأوروبية، ولجنة الصليب الأحمر الدولية. ويضطلع كل من الأنكرو ومركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمات أخرى برصد حالة حقوق الإنسان. كما بدأت منظمات غير حكومية دولية ومحلية العمل مع السكان الصربيين. إلا أن مبادرات بناء الثقة هذه، التي جانب دعم سلطات كرواتيا، لا يبدو لها وقع يذكر على الصربيين المتبقين في القطاع، الذين يبدو معظمهم مصمماً على الرحيل.

خامساً - ملاحظات

٤٤ - أشارت في تقريرها إلى مجلس الأمن المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥ (S/1995/320) إلى أن الحالة في الميدان متقلبة وأنها يمكن أن تتدهور سريعاً ما لم يتوافر لدى جميع الأطراف المعنية الإحساس اللازم بالمسؤولية. ولاحظت أن خطة وزع عملية أنكرو لم تحصل على موافقة رسمية أو على تأييد كامل سواء من الحكومة الكرواتية أو من السلطات المحلية الصربية، وأن البديل الوحيد لاعتمادها هو انسحاب قوات الأمم المتحدة واستئناف الحرب.

٤٥ - وكان الهجوم العسكري الذي شنه الكروات في القطاع الغربي يوم ١ أيار/مايو ١٩٩٥ مثلاً مؤلماً على ما يترتب من عواقب حين تعرض الأطراف المتنازعة عن الخيارات السلمية وتلجأ إلى الحرب. ووقوع الهجوم على الرغم من وجود قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في القطاع يثبت أن قوات حفظ السلام عاجزة عن حفظ السلام دون تعاون الأطراف. ولئن كان وجود قوات الأمم المتحدة ومفاوضيها أمراً لا غنى عنه لتنفيذ اتفاق وقف الأعمال القتالية المعقود في ٣ أيار/مايو ١٩٩٥، للحيلولة دون تصعيد الموقف ولرصد حالة حقوق الإنسان والأوضاع الإنسانية الناشئة بالنسبة للصرب في القطاع، فإنه لم يكن كافياً لمنع تعاقب الأحداث التي أدت إلى الهجوم الكرواتي ولا لإحباط الهجوم نفسه.

٤٦ - وفي ظل هذه الظروف، أعدت النظر بجديّة في دور عملية أنكرو. ويجدر التذكير بأن مجلس الأمن وافق في قراره ٩٩٠ (١٩٩٥) على أن يعهد إلى عملية أنكرو بستمهام رئيسية. وهذه المهام هي: تادية كامل المهام المنصوص عليها في اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤؛ وتيسير تنفيذ الاتفاق الاقتصادي المعقود في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢؛ وتيسير تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بما في ذلك المهام المحددة في الفقرة ٧٢ من تقريرها المؤرخ ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (S/1995/222 و Corr.1)؛

والمساعدة على مراقبة الحدود؛ وتيسير توصيل المساعدات الإنسانية إلى جمهورية البوسنة والهرسك؛ ورصد تجريد شبه جزيرة بريفلاكا من الأسلحة.

٤٧ - وأعرب زعماء الطرفين، في الاجتماعات التي عُقدت مع ممثلي الخاص منذ شن الهجوم العسكري، عن رغبتهم في مواصلة بعثة حفظ السلام، ولكنهم فعلوا ذلك أساساً لأغراض مختلفة. فقد رحبت الحكومة الكرواتية بوجود عدد كبير من المراقبين الدوليين في القطاع الغربي ليشهدوا على ما تبذله من جهود في سبيل الحفاظ على درجة عالية من احترام حقوق الإنسان للصرب الباقين. أما السلطات الصربية المحلية فقد طلبت وجود الأمم المتحدة لرصد حالة الصرب الباقين، وتيسير المغادرة الطوعية لمن يرغب في الرحيل، والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وممارسة الضغط من أجل انسحاب قوات الجيش والشرطة الكرواتية من المنطقة. كما التمس الجانب الصربي مساعدات دولية لما يزيد على ١٠ ٠٠٠ لاجئ ومشرد فروا من القطاع الغربي، ولكنه فرض قيوداً على حركة عملية أنكرو في جميع القطاعات التي يسيطر عليها، فتعذر على عملية أنكرو رصد حالة الكروات الباقين. وأعربت الحكومة الكرواتية عن عميق قلقها إزاء حالة الأقليات الكرواتية التي بقيت في القطاعات الأخرى وفي مناطق البوسنة والهرسك التي يسيطر عليها الصرب البوسنيون.

٤٨ - كما التمس الجانبان مساعدة عملية أنكرو في فرض احترام اتفاق وقف إطلاق النار المعقود في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤، بدءاً بالانسحاب الكامل للقوات المتحاربة من المنطقة الفاصلة وسحب الأسلحة الثقيلة إلى خطوط الـ ١٠ كيلومترات و الـ ٢٠ كيلومترا المحددة في الاتفاق. ولم يحرز أي تقدم في تهيئة اجتماع بين القادة العسكريين، وإن اعترف الجانبان بأن هذا الاجتماع يمثل خطوة أساسية لتهدئة الحالة المتوترة.

٤٩ - ولكن رغم أن كلا الطرفين أعلن، على المستوى السياسي المركزي، دعمه لولاية عملية أنكرو فيما يخص اتفاق وقف إطلاق النار، لم يكن التعاون في الميدان مرضياً وظل أفراد عملية أنكرو معرضين للخطر. وقد أظهر كل من الحكومة الكرواتية والجانب الصربي درجة عالية من الازدراء للالتزاماتهما بموجب الاتفاق. ولا بد من أن يعيد كلا الطرفين تأكيد التزامه بالاتفاق وعزمه الأكيد على التعاون الكامل مع عملية أنكرو في تهدئة الحالة العسكرية وتخفيف حدة التوتر. ولا بد من أن يتخذ الجانب الصربي تدابير صارمة لوقف اختطاف مركبات الأمم المتحدة وعمليات السطو المسلح وترهيب أفراد عملية أنكرو وإتاحة حرية الحركة الكاملة لعملية أنكرو داخل القطاعات.

٥٠ - ورغم الصعوبات التنفيذية المبينة في الفقرات السابقة، يبدو أن الطرفين متفقان على أن تؤدي البعثة، من أصل المهام الرئيسية الست التي تشكل ولاية عملية أنكرو، المهام الناشئة عن اتفاق وقف إطلاق النار والاتفاق الاقتصادي وعن ولايتها الإنسانية وولايتها المتعلقة بحقوق الإنسان. وستكون إعادة تدابير بناء الثقة والتعاون بموجب الاتفاق الاقتصادي عملية بطيئة ولكن هامة. أما المهام المتصلة برصد الحدود، التي يتعين تنفيذها في الميدان تدريجياً، فسوف تستغرق وقتاً أطول بكثير مما كان مقرراً، نظراً إلى حالة العداء التي أثارها الهجوم الكرواتي. ولم يتقرر إدخال أي تغييرات على مهام عملية أنكرو فيما يتصل بشبه

جزيرة بريفلانكا وبتوصيل المساعدات الإنسانية عبر الإقليم الكرواتي إلى البوسنة والهرسك. غير أنه لم يعد من الممكن إعادة وزع البعثة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥، كما هو مطلوب في القرار ٩٤٤ (١٩٩٥). والواقع أن إعادة الوزع هذه ستستغرق على الأرجح القسط الأعظم من فترة الولاية الحالية.

٥١ - وفيما يتصل بطرائق تنفيذ ولاية عملية أنكرو في القطاع الغربي، بلغت المناقشات مرحلة متقدمة مع الحكومة الكرواتية بشأن الوزع الشامل لأفراد الشرطة العسكرية وأفراد الشؤون المدنية التابعين للأمم المتحدة في جميع أنحاء القطاع. وستكون مهامهم على النحو المبين في الفقرة ١٩ من تقريري إلى مجلس الأمن المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥، وستشمل توفير المساعدة لمن يحتاج إليها من الأفراد والمجتمعات بالتعاون مع الوكالات الدولية؛ ورصد حالة حقوق الإنسان للأفراد والمجتمعات لضمان عدم حدوث تمييز وتوفير الحماية لحقوق الإنسان؛ وتيسير العودة الطوعية للاجئين والمشردين وفقا للمبادئ الدولية وبالتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ ودعم التدابير المحلية لبناء الثقة بين المجتمعات. ونظرا إلى أن هذه المهام ستكون مهام مدنية بصفة أساسية، فسيجري تعديل الخطط الحالية لوزع عملية أنكرو، في حدود الموارد المتاحة.

٥٢ - وأنا مدرك أن العديد من الصرب الباقين في القطاع الغربي يستعدون للرحيل، رغم الجهود التي تبذلها السلطات الكرواتية لإقناعهم بالبقاء. وقد تأثرت القرارات الفردية والجماعية التي اتخذها الصرب المحليون بشأن مستقبلهم في كرواتيا بعدد من العوامل، هي الارتياح في النوايا الكرواتية بشأن رفاههم، والغموض الذي يكتنف استمرار وجود دولي موثوق به في القطاع الغربي، وزيادة تشتت مجتمعهم نتيجة الأعمال القتالية التي وقعت في مطلع أيار/مايو. واعتزام الصرب الباقين في القطاع الغربي البقاء في كرواتيا يتطلب توفير ضمانات قوية لحقوقهم المدنية والسياسية، ومشاركتهم في النظام الاقتصادي، وإثبات السلطات الكرواتية لرغبتها الحقيقية في إنشاء مجتمع متعدد الإثنيات. ولن تظهر آفاق واقعية لحل النزاع القائم بالوسائل السلمية إلا من خلال سياسات حكومية هادفة ومنسقة للمصالحة وإعادة الثقة.

٥٣ - ويمثل طلب الطرفين بقاء عملية أنكرو واستكمال وزعها تطورا إيجابيا، ولكن يجب أن تقتصر الأقوال بالأفعال لتبرير مواصلة هذه البعثة المكلفة والخطيرة. لذلك أعتزم أن أرصد عن كثب مستوى تعاون الطرفين مع بعثة أنكرو ولا سيما مدى امتثالهما اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤، وإتاحتهما لعملية أنكرو حرية الحركة الكاملة وبذلها جهودا جديا لحماية أفرادها من المضايقة والترهيب والهجمات المسلحة. وستعمل عملية أنكرو بالتنسيق الوثيق مع الحكومة الكرواتية ومع المفوض السامي لحقوق الإنسان، وكذلك مع المنظمات والوكالات الدولية الأخرى، لضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان للأقلية الصربية في القطاع الغربي وللإبلاغ عن مدى تنفيذ السياسات الهادفة إلى المصالحة وبناء الثقة في القطاع.

٥٤ - وأنا أدرك أن في كلا الجانبين عناصر ذات نفوذ لا تزال تعارض أهداف المجتمع الدولي وتسعى إلى تحقيق مآربها بالوسائل العسكرية. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن بالغ قلقي إزاء التقارير التي

تفيد باستمرار المناورات العسكرية المشتركة بين الجيش الكرواتي وقوات الكروات البوسنيين في منطقة جبل دينارا المحاذية للقطاع الجنوبي، بما في ذلك قصف مواقع عملية أنكرو. وسيبذل ممثلي الخاص وأفراد عملية أنكرو، المدنيون منهم والعسكريون، قصارى جهدهم لأداء الولاية التي أناطها بهم مجلس الأمن. ولكن نجاحهم سيتوقف في نهاية الأمر على رغبة الطرفين في تسوية خلافاتهما على طاولة المفاوضات لا في ساحة المعركة.
